

قرار مجلس الأمن 1907 ضد إريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكالياته وأبعاده

بقلم: د.أحمد حسن دحلي



الفصل الثاني - الحلقة السابعة

ظاهرة الكيانات الانفصالية والحكومات الإقليمية في الصومال

تعود بروز ظاهرة الدوليات الانفصالية والحكومات المحلية في الصومال الى جملة عوامل محلية تم التطرق إليها مسبقا وباقتضاب شديد، وما يجدر التنويه إليه ان الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال محمد سيد بري في 21 اكتوبر 1969 بدأ وطنيا، ثم اخذ منحى اشتراكيا وحقق إنجازات حقيقة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولكنه وفي السنوات الأخيرة من عهده تبني القبلية وشن حملات وغارات عسكرية عشوائية ، لا سيما في هرغيسا وغيرها من المدن الشمالية ، البت ضده معظم سكان الصومال، وكانت بمثابة بداية نهاية نظامه، الذي فتح ثغرة خبيثة في جسد وروح المجتمع الصومالي ذي التركيبة الإثنية والقبلية المعقدة ، ولقد استغلت الحكومة العسكرية الأثيوبية - الدرق - برئاسة الكولونيل منغستو هيلا ماريام هذا المنعطف الحرج من تاريخ الصومال لمساعدة دعمها لكل الأطراف الصومالية المناوئة لسلطة الجنرال سيد بري. ولم يحدث تحول نوعي في الموقف الأثيوبي من الصومال بعد رحيل " الدرق " وقدوم " حكومة فيدرالية " في أديس أبابا يقودها رئيس الوزراء، ملس زيناوي، بل تورطت أثيوبيا أكثر فأكثر في المستنقع الصومالي ، داعمة عملية تفنته على هيئة دوليات ميكروسكوبية ، إلى أن قامت بغزوه في

24 ديسمبر 2006 ، وستنطرق إلى ذلك بقدر من التفصيل لدى تحليلنا للسياسة الأثيوبية في الصومال.

فعلى تلك الخلفية، تواجدت في الساحة الصومالية، وفي زمن قياسي للغاية، ستة كيانات اجتماعية - سياسية تطالب البعض منها بالاستقلال التام عن الصومال في حين تريد البعض الآخر منها التمتع بحكم ذاتي في إطار نظام فيدرالي، وهذه الكيانات هي:

1- أرض الصومال أو الصومال لاند

خرج المستعمر البريطاني في 26 يونيو 1960 من الشطر الشمالي من الصومال، والذي كانت يعرف وقتذاك بالصومال لاند أو بالصومال البريطاني، واتحد بمحض رغبته وارادته بالشطر الجنوبي من البلاد ، أي ما كان حينذاك يطلق عليه اسم الصومال الإيطالي ، وذلك مباشرة عقب مغادرة المستعمر الإيطالي التراب الوطني الصومالي في أول يوليو 1960 ، وشكلـا جمهورية الصومال التي تلاشت وسط عواصف الحروب الأهلية الصومالية منذ زهاء عقدين.

وفي 18 مايو 1991 اعلن الشطر الشمالي وبصورة أحادية استقلاله ، واستعاد اسمه البريطاني القديم ، أي الصومال لاند، فشكل حكومة وبرلمانا وأسس جيشا ، وصك عملة خاصة، ورفع علمـا ، واصدر بطاقات الشخصية والجوازات ...الخ، طاويا بذلك مرحلة تاريخية امتدت لثلاثة عقود، وهي عمر الوحدة مع الشطر الجنوبي من البلاد . وهناك جملة أسباب موضوعية تفسـر إقدام القيادة السياسية والأهلية في شمال الصومال على اتخاذ ذلك القرار نذكر منها:

أولا : شعور سكان الإقليم الشمالي بأنهم ضموا الى الشطر الجنوبي، ولم تعد لهم لا كلمة ولا حصة في تقاسم السلطة والثروة منذ الأيام الأولى للوحدة .

ثانيا: شن القوات المسلحة الصومالية وبأمر من السلطة المركزية في مقمتشو حربا طاحنة ومدمرة برا وجوا ضد الشطر الشمالي على مدى الثمانينيات من القرن المنصرم، وجه طعنة مسمومة الى قلب مشروع الوحدة بين الطرفين.

ثالثا: تشكيل المؤتمر الصومالي الموحد - هوية - مقمتشو - في 26 يناير 1991 حكومة مؤقتة من طرف واحد ومن دون العودة الى شريكـيه في المقاومة العسكرية ضد نظام الرئيس سيد بري، أي "الحركة الوطنية الصومالية" - الشمالية - و"حركة الوطنـيين الصوماليـة" - الجنوبيـة -، وذلك على أنقاض الاتفاق المبرم بين الفصائل الثلاثة في 24 نوفمبر 1990، كان بمثابة القش الذي كسر ظهر مشروع الوحدة .

ويذكر إن عدة دول وفي مقدمتها أثيوبيـا هـلتـ وـرـحـبتـ بـتـلـكـ المـبـادـرـةـ الانـفـصالـيـةـ الشـمـالـيـةـ فـورـ اعلـانـهاـ، ليسـ حـباـ لـسـكـانـ شـمـالـ الصـومـالـ وـلـاـ نـكـاـيـةـ بـأـهـلـ الـجـنـوبـ، وـانـماـ خـدـمـةـ لـاستـرـاتـيجـيـتـهاـ الرـامـيـةـ لـتمـزيـقـ الـوـحـدةـ الصـومـالـيـةـ، لـاعـقـادـ حـكـامـهاـ بـانـ الصـومـالـ المـوـحـدـ وـالـمـسـتـقـرـ وـالـقـويـ يـشـكـلـ خـطـورـةـ عـلـىـ أـمـنـهاـ الـقـومـيـ وـعـلـىـ دـورـهاـ الإـقـلـيمـيـ . وـيـذـكـرـ بـانـ الـقبـائـلـ الـاسـحاـقـيـةـ - حـبـرـ أولـ حـبـرـ جـعلـوـ ...ـالـخـ - وـقـبـائـلـ وـرـسـنـلـغـيـ وـدـولـبـاهـنـتـيـ الدـارـوـدـيـةـ وـقـبـيلـةـ عـيـسـىـ الـدـيرـيـةـ تـقـطـنـ

هذا الجزء من الصومال ولهم احزمتهم وصراعاتهم مع القبائل الاساحقية المحكمة هي الأخرى بتناقضاتها القبلية الداخلية.

علما ان إقليم الصومال لاند يتمتع بقدر وافر من الأمن والسلام والاستقرار مقارنة بالحرب المدمرة السائدة في الشطر الجنوبي، ورغم إعلان استقلاله من طرف واحد منذ عقدين، لم ينل الاعتراف الرسمي من قبل أي دولة أو منظمة إقليمية أو قارية أو دولية، وذلك لم يمنعها من إجراء اتصالات سياسية مع جيبوتي وكينيا وغانا وجنوب أفريقيا وبلغيكا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتبقى أثيوبيا الدولة الوحيدة التي دأبت على استقبال رئيس ارض الصومال كرئيس دولة ذات سيادة وفي ذلك غير دلالة.

2 - البونت لاند أو ارض البونت

القيادة السياسية برئاسة العقيد عبد الله يوسف في إقليم شمال شرق الصومال عقدت اجتماعاً في 5 مايو 1998 بمدينة غرو، وأعلنت تشكيلها حكومة ذاتية في البونت لاند. ومن الناحية التاريخية فإنها تابعة للشطر الجنوبي، أي للصومال الإيطالي قبل الاستقلال. وهذا الإقليم على عكس ارض الصومال لا يطالب بالانفصال، بل بحكم ذاتي في إطار نظام فيدرالي في عموم الصومال، مع تلویحه بين فينة وأخرى بإمكانية استقلاله. ويدرك ان العقيد يوسف قام مع عدد من العسكريين الصوماليين بمحاولة انقلابية فاشلة في عام 1978 ضد الجنرال محمد سياد بري، ثم لجأ الى اثيوبيا قبل تأسيسه "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" بدعم من نظام الكولونيال منغستو هيلي ماريام. وان حكومة ملس زيناوي الأثيوبيّة كانت أول من ساند ورحب بإعلان إقليم البونت لاند الحكم الذاتي لكونها خطوة تدرج في سياق إستراتيجيتها القضائية بإقامة كيانات صغيرة وضعيفة وهشة في الصومال، وذلك للحيلولة دون قيام دولة صومالية موحدة وقوية. وتفيد تقارير دولية بتدخل السلطات الأثيوبيّة في شؤون هذا الإقليم الداخلية بغية ترجيح كفة جهة على حساب أخرى كدعهما مثلاً مجموعة العقيد عبد الله يوسف ضد مجموعة جامع على جامع في عام 2001، وذلك في الصراع الذي اندلع على اثر تشكيت العقيد يوسف بالسلطة بعد نهاية ولايته.

ويذكر هذا الإقليم الصومالي بجملة تناقضات سياسية حادة وصراعات اثنية وقبلية فاتحة. وتقطن في ارض البونت ثلاث مجموعات دارودية وهي: الماجرتين والورسنغلي والدلباهنتي. ويوجد صراع من ناحية بين بطون الماجرتين الثلاثة، أي عثمان محمود وعيسي محمود وعمر محمود، وبين الماجرتين عامة أو بعض بطونها وبين الورسنغلي ولدلباهنتي من ناحية أخرى، علما بأنه يوجد شبه إجماع مبدئي للحفاظ على توازن مقبول من الجميع لضمان استقرار الإقليم. والى ذلك ، فإن البونت لاند ومنذ قيامه كإقليم يتمتع بحكم ذاتي في ظل غياب السلطة في بقية أرجاء الشطر الجنوبي من البلاد، عرف بضعف حكمه المحلي، وفساد نظامه الإداري، وتقشي البطالة بين سكانه، وانتشار مختلف أنواع التجارية والمتاجرة غير الشرعية وغير المشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن ظاهرة القرصنة البحرية التي استقرت على طول امتداد السواحل الصومالية في المحيط الهندي في الآونة الأخيرة توجد موانيٍ ومرافئٍ لإبحار ورسو سفن وقوارب قراصنتها في البونت لاند، الذي يتمتع بالاستقرار النسبي مقارنة مع بقية أجزاء الجنوب المحكمة بالفوضى والإقليم الشمالي الذي

يسوده استقرار ملحوظ. وأخيراً وليس آخر، هناك ثمة صراع حدودي بين أرض البونت وارض الصومال حول تبعية إقليم السانج والصول من جهة، وبين أرض البونت والهوية حول إقليم مدوq.

3 - جوبا لاند

يقع هذا الإقليم في أقصى جنوب الصومال ويحاذي الحدود الشمالية الشرقية الكينية، وتعتبر مدينة/ميناء كيسمايو عاصمته الإقليمية. ومثله مثل سائر إقاليم الصومال مر ومازال يمر بمعمعة صراعات الدارود والهوية وبين قبائل الدارود نفسها، وان اثيوبيا وكينيا لعبتا أدولاً سلبية للغاية بحسب الرأي في نار الفتنة والنزاعات في ذلك الإقليم بحكم أهميته الجيو إستراتيجية والاقتصادية. ففي 3 سبتمبر عام 1998 أعلن الجنرال محمد سعيد حرثي المعروف بـ "مورغان" قيام جوبا لاند ككيان يتمتع باستقلالية ذاتية لفترة وجيزة لا تتعدي العشرة أشهر فقط.

4 - كيان جنوب غرب الصومال

أعلن في 22 مارس 2002 تأسيس إقليم جنوب غرب الصومال الذي يتتألف من إقليمي باي وبكول الواقعين جنوب غرب الصومال، برئاسة العقيد حسن محمد نور، وأصبحت مدينة بيدوا عاصمته. وتقطن هذا الإقليم أثنيه الرحناوين المكونة من دجل وميرفلي والذين لهما صراعاتهما فيما بينهما وتتقاضاهما على مستوى قبائلهما وبطونها أيضاً. ولقد لعبت الحكومة الأثيوبية دوراً كبيراً في قيام هذا الإقليم المحاذي لها تنفيذاً لسياسة التأمر على وحدة الصومال وخدمة لما تعتبره مصالحها الأمنية القومية الحيوية. والمعلوم بأن "جيش المقاومة الرحناوينية" الذي نشأ في 13 أكتوبر عام 1995 بمساعدة أثيوبية لمقارعة قوات الجنرال محمد فارح عيديد، شكل نواة قيام هذا الإقليم الذي دارت فيه معارك ساخنة منذ انهيار الصومال، ولم يشهد الاستقرار بسبب النزاعات القبلية الطاحنة، والصراعات بين الهوية والرحناوين، والخروقات العسكرية الأثيوبية المستمرة، واحتلال أثيوبيا لمدينة بيدوا، ولم يقيموا العاصمة، ولم ينأ كيسمايو أبداً غزواً للصومال في ديسمبر عام 2006.

5 - إقليم قلمدوق

اسم هذا الإقليم مركب من إقليمي فلقودوق ومدوق الواقعين جنوب البونت لاند وشمال مقديشو. وظهر قلمدوق في 14 أغسطس 2006 كإقليم فيدرالي ضمن "جمهورية الصومال الفيدرالية" كما ورد في الميثاق الفيدرالي الانتقالي المعتمد بكينيا في عام 2004، وذلك كنسخة طبق الأصل عن "الجمهورية الفيدرالية الديمقراطية الأثيوبية" وأصبح محمد ورسمه على رئيساً للإقليم. وان اثيوبيا التي قامت بدور فعال في تأسيس هذا الإقليم أيضاً، فقدمت في عام 2007 دعماً عسكرياً لحكومه بحيث تبسط مليشياتهم المسلحة سيطرتها على ما تعتبره حدودها الإقليمية بين فوائل الجغرافيا الصورية وتدخل القبائل الحقيقة.

إقليم ماحر

يقع هذا الإقليم في منطقة متتازع عليها بين ارض الصومال وارض البوونت في غرب سانج وشرق باري، وعاصمته بدهان، وكان مسرحاً لسلسلة مواجهات عسكرية بين وحدات الصومال لاند والبوونت لاند. ولقد أعلن هذا الإقليم في الأول من يوليو عام 2007 قيام سلطته الذاتية المستقلة في إطار الدولة الصومالية الفيدرالية برئاسة جбриيا علي صلاد.

منطقة جالكعيو

سميت منطقة كالكعيو نسبة الى مدينة جالكعيو الواقعة في إقليم مودق بجنوب البوونت لاند ، وتحاذى الحدود الأثيوبية، وشكلت في أكتوبر 2002 حكومة إقليمية بمبادرة من بعض السياسيين والعلماء وزعماء القبائل. ولكن هذه الحكومة توارت عن الوجود بنفس السرعة التي برزت فيها، في ظل سيادة مناخ قيام كيانات انفصالية في تلك الفترة أملته الحروب الأهلية الصومالية الاثنية والقبلية بدعم من السلطات الأثيوبية.

قد يتساءل سائل لماذا آل الصومال الى هذا التشرذم وهو الذي يتمتع وعلى خلاف سائر دول القارة السمراء بوحدة العرق واللون والدين واللغة والثقافة. والجواب هو ان وحدة أي مجتمع ليست نعمة في ذاتها، كما ان التعددية المجتمع ليست نعمة بالضرورة، والإشكالية كل الإشكالية تكمن في كيفية إرساء أو عدم إرساء نظام سياسي يكفل حقوق الجميع، ويصون مصالحهم، ويضمن مشاركة الكل وبصورة عادلة في جميع أجهزة ومؤسسات الدولة. فالمتاعب تبدأ لدى استثنار فئة بعينها بالسلطة والثروة وتهميش الآخرين بمصادر حقوقهم الأساسية وال وجودية، ولدينا في العالم وفي أفريقيا في منطقة القرن الأفريقي، نماذج حية وصارخة، ولا يشكل الصومال استثناء، بقدر ما يدرج في إطار قاعدة عامة، بحكم إن العكس هو الصحيح.

حكومات المنفى الثلاث زائد المحاكم الإسلامية

بعد سقوط نظام الرئيس محمد سيد بري، واندلاع حروب أهلية في شتى أنحاء الصومال، عقد عدة اجتماعات ومؤتمرات مصالحة في مقديشو واسمرة وجيبوتي وأديس أبابا ونيروبي وصنعاء والقاهرة، من عام 1991 لغاية عام 1999 ولكن من دون الوصول الى نتيجة حقيقة لأسباب مختلفة يعود بعضها الى الأطراف الصومالية ذاتها، والبعض منها الى ادوار بعض الوسطاء الخبيثة، فضلا عن الدور الأثيوبي السلبي في عملية الوفاق بين الإخوة - الأعداء الصوماليين، الى ان عقد مؤتمر المصالحة الوطنية بجيبوتي في عام 2000، ثم تلتة عدة مؤتمرات لعل آخرها مؤتمر لندن المعقود في 23 فبراير 2012، وهكذا كان الصومال ومزال مسرحاً لثلاث حكومات قامت على التوالي في منتجع عرته بجيبوتي وفي منتجع دوريات بكينيا وفي جيبوتي العاصمة.

١ - حكومة عبد القادر صلاد حسن 2000 - 2004

بعد مداولات مطولة ومعمقة جرت في مؤتمر مصالحة صومالية عقد في منتجع عرته بالقرب من جيبوتي العاصمة في 2 مايو 2000 شارك فيه 400 شخصية صومالية ممثلة لجميع فئات المجتمع الصومالي باثنياته المتعددة والمتضادة وبقبائله المتشعبة والمتحاربة. وبعد أربعة أشهر من مذ وجزر وشד وجذب توج المؤتمر بتشكيل حكومة صومالية انتقالية برئاسة عبد القاسم صلاد حسن، وبرلمانا يمثل المجموعات الإثنية الصومالية الأربع مع الأخذ في الاعتبار حصة الأقليات ، وذلك لأول مرة منذ تداعي نظام الجنرال محمد سياد بري في مطلع عام 1991. ولقد حضر مراسيم تنصيب الرئيس الصومالي رئيس جمهورية إريتريا والسودان واليمن ورئيس وزراء أثيوبيا، والايغاد ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بغية إضفاء بعدها إقليميا وقاريا ودوليا على ذلك المؤتمر التصالحي الصومالي.

صحيح لم يراهن احد وقتذاك لا على ان تحل حكومة عبد القاسم صلاد حسن بعصا سحرية مشاكل الصومال التي تراكمت قبل ومنذ سقوط حكومة الرئيس سياد بري بين عشية وضحاها، ولا على تجاوز عقبات أمراء الحرب الذين لم يشاركوا في المؤتمر حفاظا على ما كانوا يعتبرونه امتيازاتهم الخاصة. ورغم كل التحديات فان حكومة الرئيس عبد القاسم صلاد حسن استطاعت أن توقد شعلة أمل في قلوب وعقول الصوماليين بإمكانية الخروج من أزمتهم الطاحنة بعملها الدؤوب لإرساء أسس إعادة بناء الصومال الموحد الذي يكفل مشاركة جميع أبنائه في السلطة وفي تقاسم الثروة وفي العطاء والتضحية في سبيل وحدة وسيادة ورفعه الوطن أيضا.

وهذا التوجه الوطني الصومالي سبب إزعاجا كبيرا للحكومة الأثيوبية التي تريد صومالا ضعيفا ومجراها، فشرعت في تزويد أمراء الحرب بالمعدات العسكرية والمالية خارقة قرار مجلس الأمن رقم 751 الصادر في 24 ابريل 1992 [90] والقاضي بفرض حظر تصدير أسلحة الى الصومال ، قبل ان تلملم صفهم في مدينة اوسا الأثيوبية في مطلع مارس 2001 وتتساهم بفعالية في تأسيس " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي " كقوى سياسية وعسكرية منافسة ومناوئة للحكومة الصومالية الانتقالية. وبادرت الحكومة الأثيوبية برئاسة ملس زيناوي بدعم عملية قيام دويلات في الصومال ، وقامت وحداتها المسلحة بعدة خروقات وانتهاكات وتدخلات في مدن وقرى غرب الصومال خلف ذريعة محاربة الإرهاب، ولاسيما بعد 11 سبتمبر 2001، وذلك بدعم ومبركة من الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن، وستتوقف لاحقا بقدر من التفصيل على جملة هذه المسائل. وكشف الرئيس الصومالي عبد القاسم صلاد حسن سياسة أثيوبيا حيال بلده عندما صرخ في 25 اكتوبر 2002 ، " بان إثيوبيا تسعى الى تقسيم وتجزئة الصومال ولا تريد نهاية للحرب الأهلية وللنزاعات المسلحة " [91]. وفي 23 يوليو 2003 قال الرئيس عبد القاسم صلاد حسن " اثيوبيا تريد ان تسيطر على دويلات صغيرة قبلية متنافسة فيما بينها في الصومال، دويلة اسمها مثلا صومالي لاند، دويلة اسمها بونت لاند، دويلة اسمها بنادر لاند. واخرى اسمها جوبا لاند، وبالتالي تريد ان ترى الصومال منقسم الى هذه الدويلات أو الى البنتوستانات الصغيرة على غرار ما كان الوضع في جنوب أفريقيا مثلا، قبائل متخاربة وفي

صراع دائم ليس لديها أي حكومة مركبة قوية، وبالتالي ان تتعامل مع هذه الدوليات ومع هذه القبائل، هذا ما تريده الحكومة الأثيوبية." [92]

والى ذلك ن قال الرئيس الصومالي عبد القاسم صлад حسن في سياق كلمته في مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في مدينة مابوتو بموزمبيق في يوليو 2003 " لم تكف الحكومة الأثيوبية طيلة السنوات الثلاث الماضية عن التدخل في الشؤون الصومالية الداخلية، وعن خرق قرار حظر تصدير الأسلحة الى الصومال، بدعمها العسكري لأمراء الحرب." (93) وان أثيوبيا لم تكن تتحرك لوحدها في دعم أمراء الحرب بالسلاح والأموال، وانما كانت تحظى بالأمس كاليوم بباركة ومساندة الإدارة الأمريكية، الى ان استطاعت في خاتمة المطاف تحقيق مآربها، أي إجهاض قرارات مؤتمر عرته، ومحاصرة وخنق حكومة عبد القاسم صлад، وفتح باب توالد دوليات انصحالية وشبه انصحالية في عموم الصومال، قبل تمهيد أرضية قدم حكومة موالية لها في دوريت وبیدوا ومقدیشو.

2 - حكومة الرئيس عبد الله يوسف 2004 - 2008

دأبت الحكومة الأثيوبية على زعزعة حكومة الرئيس عبد القاسم صлад حسن بشتى السبل بدعم أمريكي ملحوظ من ناحية، وسعت إلى إيجاد بديل موال لها من ناحية أخرى بمساعدة بعض أمراء الحرب الصوماليين والحكومة الكينية والإدارة الأمريكية والإيغاد ... الخ فتم ترتيب مؤتمر دوريت بكينيا في منتصف عام 2002، وبعد مفاوضات بين أمراء الحرب وزعماء القبائل والعشائر استغرقت عامين كاملين انتخب على إثرها رئيس البنت لاند، العقيد عبد الله يوسف، رئيساً للحكومة الانتقالية . ولقد رابطت هذه الحكومة الصومالية في كينيا منذ انتخاب العقيد عبد الله يوسف رئيس الصومال في 14 اكتوبر 2004، ولكن الحكومة الكينية طلبت منها في 25 ابريل 2005، مبارحة الأرضي الكينية والاستقرار في أي بقعة من التراب الصومالي. وإذا ذاك لم يكن امام حكومة الكولونيل عبد الله يوسف أي خيار آخر سوى العودة إلى الصومال، وتحديداً إلى مدينة بیدوا حيث عقد البرلمان الصومالي أولى جلساته في فبراير 2006 برئاسة شريف حسن شيخ ادم. ولم يتفاعل الصوماليون خيراً من تركيبة الحكومة الانتقالية، وذلك لكون رئيس الدولة، العقيد عبد الله يوسف، معروفاً بولائه لأثيوبيا قبل وبعد إقامته لإقليم ارض البونت في عام 1998. ولم يفاجأ الصوماليون بتعيين رئيس الدولة لمحمد علي جيدي رئيساً للحكومة، بحكم انه رجل أثيوبيا في تقديرهم. وإذا عرفنا حساسية الشارع الصومالي إزاء الدور الأثيوبي تاريخياً حال بلدهم ، لا يصعب تصور رد فعلهم السلبي نحو الحكومة الوليدة في منتجع دوريت. وعلاوة على الخلافات العديدة التي برزت بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان في كيفية معالجة أزمات الصومال المزمنة على الأرض، كانت معارك حامية تدور بين « المحاكم الإسلامية » و أمراء الحرب المنضوين تحت مظلة " تحالف إرساء السلام ومحاربة الإرهاب " المدعوم من الإدارة الأمريكية والحكومة الأثيوبية، و توجت تلك المعارك في 6 يونيو 2006 بسيطرة " المحاكم الإسلامية " على مقدیشو، فارضة نفسها كقوى سياسية وعسكرية في الساحة الصومالية.

3 - المحاكم الإسلامية يونيو- ديسمبر 2006

يذكر أن بعد سقوط نظام الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري في 26 يناير عام 1991، لم يذق الصومال طعم السلام، والأمن، والاستقرار، بقدر ما بات ضحية صراعات جهوية وفتوية غرست طعنة ناحرة في روح وقلب والكيان الوطني الصومالي الواحد والموحد، هذا مما فتح الطريق على مصراعيه في وجه تعارضه وتتوالد حركات طفيلية عسكرية غدت معروفة بـ "أمراء الحرب" لا تمثل إلا نفسها ومدفعها بداعف شهوة السلطة المطلقة والمنفلتة من أي ضابط وطني، وقيد سياسي، ووازع أدبي أو أخلاقي، ومحكومة بسطوة التسلط على المواطن العادي.

وفي ظل هذه المعطيات لا غرابة إذا أصبحت الصومال عامة ومقديسها مسرحاً لعربدة مليشيات "أمراء الحرب" التي ومنذ عقد ونصف عقد أغرق البلد في مستنقع الفوضى الشاملة على جميع الأصعدة، مطلقة لنفسها عنان ممارسة القتل من أجل القتل، والاغتصاب، والخطف، والسلب والنهب لممتلكات المواطنين، وتدمير مؤسسات ومقومات اقتصاد الصومال، علاوة على تناوبها في بسط سيطرتها على ما تبقى من مطار مقديسو الدولي وموانئ البلاد مثل مقديسو، وميركا، وكيسمايو... الخ.

دعم واشنطن لأمراء الحرب

قد يبدو للوهلة الأولى عجيباً وغريباً للغاية تقديم إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على دعم "أمراء الحرب" وتأثيرهم في 18 فبراير 2006 تحت مظلة ما بات يعرف لحين من الوقت بـ "تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب" والذي شمل عدد من الوزراء في الحكومة الفيدرالية الانتقالية برئاسة العقيد عبد الله يوسف والذين كانت واشنطن تعتبرهم في وقت من الأوقات أمراء الحرب في الصومال ، وذلك قبل ان تتعكس الحسابات وتتغير المعادلات في كبد الرمال الصومالية السرمدية التحرك والتقلب. ونذكر من بين الوزراء السابقين في حكومة عبد الله يوسف من أمراء الحرب الذين انزلقوا في المخطط الأمريكي - الأثيوبي ثم راجعوا حساباتهم وعادوا إلى صوابهم، قبل ان يغيروا مواقفهم السياسية، كل من محمد قينار أفرح، وزير الأمن الوطني، وموسى سودي يلحو، وزير التجارة، وعمر محمود محمد، وزير الشؤون الدينية، وبوتن عيسى علن، وزير تأهيل وتدريب المليشيات، وباري أدن شير، وزير التعمير وإعادة البناء.

ولكن المذهل حقاً في الأمر ان الإدارة الأمريكية كشفت ليس مداورة فقط وإن بصورة مباشرة أيضاً وقوفها ودعمها لـ "أمراء الحرب" المنضويين تحت مظلة "تحالف إرساء السلام ومحاربة الإرهاب" من دون تردد وبلا حرج، زاعمة بان إستراتيجيتها في منطقة القرن الأفريقي عامة وفي الصومال خاصة تهدف إلى "محاربة الإرهاب" ، وعليه فلا غضاضة من توظيف "أمراء الحرب" في الحرب ضد "العناصر الإرهابية" التي تدعى واشنطن إنها وجدت الملاذ الآمن في الصومال. ولقد كشفت "واشنطن بوست" عن علاقة الإدارة الأمريكية بأمراء الحرب في الصومال.[94]

انتصار تحالف " المحاكم " على تحالف " أمراء الحرب "

بعد معارك شوارع طاحنة بين قوات " تحالف المحاكم الإسلامية " وميليشيات " أمراء الحرب " دارت رحاها في قلب وضواحي العاصمة الصومالية مقديشو، وذلك على مدى ما يربو على أربعة أشهر، استخدمت خلالها مختلف أنواع الأسلحة من مدفع ثقيلة، ورشاشات خفيفة. وذهب ضحية هذه المعارك الدموية مئات من المواطنين الأبرياء ، قبل أن تحكم وحدات " تحالف المحاكم الإسلامية " قبضتها على مقديشو في السادس من يونيو 2006، وتواصل ملاحقتها لفلول " أمراء الحرب " في مدينة جوهر عاصمة إقليم شبيلي الأوسط، والواقعة 90 كيلومترا شمال مقديشو وأخرجتهم منها بعد هزيمتهم وتسلیم بعضهم، وهروب بعضهم الآخر إلى أثيوبيا وإلى بعض السفن الحربية الأمريكية المرابطة قبالة الشواطئ الصومالية في المحيط الهندي.

يعود سبب انتصار " المحاكم الإسلامية " على تحالف أمراء الحرب إلى دور كبير نهض به سكان مقديشو الذين سئموا الحياة تحت مناخ القتل، والاقتتال، والاغتيالات، والخوف والذعر، والخطف، والنهب والسلب، والدمار، والتهديد وابتزاز على مدى خمس عشرة سنة من سيطرة ميليشيات " أمراء الحرب " على العاصمة الصومالية، وكان هاجسهم الوحيد العثور على ألف وسيلة ووسيلة للتخلص من جحيمهم. وضمن هذا السياق الصومالي التاريخي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي ظهرت رويدا رويدا على بساط الساحة الصومالية ظاهرة " تحالف المحاكم الإسلامية "، التي أمست تعالج قضايا المواطن الصومالي اليومية والحيوية، فذاع صيتها، وامتد نفوذها، والتلف سكان مقديشو حولها، وفي زمان فياسي للغاية تحولت إلى قوى سياسية مؤهلة لمنافسة ولمقارعة " أمراء الحرب ".

وبحكم ان سيكولوجية " أمراء الحرب " محكمة بمنطق الانفراد بإدارة مقديشو بصورة فوضوية بما يخدم مصالحهم الآنية والأأنانية، وبعدم السماح لأي قوى سياسية أو اجتماعية أو عسكرية أو حتى دينية أن تزاحمهم أو تشارکهم أو تنافسهم في إدارة شؤون العاصمة، فكان من الطبيعي أن تتشعب مواجهة عسكرية مفتوحة وشاملة بين ميليشيات " أمراء الحرب " ووحدات " تحالف المحاكم الإسلامية ". وكانت مليشيات " أمراء الحرب " وواشنطن وأديس أبابا والسواد الأعظم من المتابعين عن كثب هموم وشؤون الصومال تتوقع إحراز انتصار سهل وساحق على قوات " تحالف المحاكم الإسلامية "، ولكن رياح موازين القوى هبت بما لا تتحمله سفينة " أمراء الحرب " المتهدلة والمتداعية، ولم تتقذهم المساعدات الأمريكية والأثيوبية من الغرق في يم مقديشو، فهربوا بأرواحهم إلى كل الاتجاهات برا وبحرا إلى أديس أبابا أو واشنطن، بعدما استسلم البعض وقتل البعض الآخر.

ولا يمكن السبب وراء انتصارات العسكرية المتلاحقة التي سجلتها قوات " المحاكم الإسلامية " على ميليشيات " أمراء الحرب " في تدفق المساعدات الخارجية عليها كما

تصور البعض هنا أو كما أوحى البعض الآخر هنالك. في حقيقة الأمر، هناك ثمة عوامل ذاتية موضوعية حسمت معارك مقديشو الدموية والمدمرة لصالح وحدات " تحالف المحاكم الإسلامية " وهذه العوامل وهي:

1 - وقوف سكان مقديشو ضد " أمراء الحرب الذين عاثوا في العاصمة الخراب والفساد، ونشروا الفوضى والرعب، ومارسوا السلب والنهب، ولم يكفوا عن الخطف والقتل والاغتيال.

2 - دعم أعيان المدينة لـ " المحاكم الإسلامية " لكونهم أرادوا التخلص من القضية الحديدية التي احكمها عليهم " أمراء الحرب " منذ عقد ونصف عقد، زاجين بوطنهم في أتون أزمة بنوية أدت إلى تعزيز وتعقيد الأزمة الصومالية.

3- تضامن وتعاضد رجال الأعمال في العاصمة الصومالية مع " المحاكم الإسلامية ". وبرروا ذلك قائلين بأنهم تنفسوا الصعداء بعد ما زاح كابوس " أمراء الحرب والرعب " عن صدر مقديشو. ويردفون على ذلك قولهم منذ عام 1991 ولغاية خروج وهروب " أمراء الحرب " من مقديشو في يونيو 2006 لم يكن بمقدورهم ممارسة ما تيسّر من النشاطات التجارية في مقديشو، التي تحولت إلى أطلال، من دون خوف على حياتهم، وعدم الاطمئنان على ممتلكاتهم، هذا من دون الحديث عن الابتزاز اليومي الذي كان يمارسه بحقهم " أمراء الحرب " من دون هدنّة أو هوادة . هذا علاوة على إثقال كاهلهم بالضرائب والإتاوات التي لا بداية لها ولا نهاية .

4 - بعض " أمراء الحرب " لم يكونوا مقتنيين لا بجدول ولا بجدوى الحرب ضد " تحالف المحاكم الإسلامية "، فيما انصرف البعض منهم إلى شؤونهم الخاصة بعد حصولهم على الأموال التي صرفتها عليهم الإداراة الأمريكية بواسطة مكتب جهاز وكالة استخباراتها " السي. أي أي " في نيروبي بكينيا، حسبما أفادت التقارير الأمريكية ذاتها.

5- الدعم الأمريكي المباشر وغير المباشر لـ " أمراء الحرب " أثار مشاعر المواطن الصومالي وسخطه وأيقظ ذكريات مريرة قديمة، وشكل أحد العوامل التي دفعت سكان مقديشو على التضامن مع قوات " تحالف المحاكم الإسلامية ".

6 - فشل أو عجز " الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية " برئاسة العقيد عبد الله يوسف منذ عودتها من نيروبي إلى بيدها في معالجة أزمات الصومال المزمنة ووضع اللبنات الأولى على افل تقدير للدولة الصومالية الموحدة التي يحلم بها ويطلع إليها المواطن الصومالي.

7 - الانطباع الجيد الذي تولد لدى سكان مقديشو فيما يخص سبل إدارة " المحاكم الإسلامية " للشؤون الحياتية اليومية بمسؤولية وقدرة واقتدار ، وفي مناخ مفعّم بالأمن والاستقرار النسبيين مقارنة مع الوضع العام الذي كان سائدا حينذاك في مقديشو.

8 - الروح الانضباطية والتنظيمية التي تحلت بها قوات " المحاكم الإسلامية " في المناطق التي تولت إدارتها بصورة بعيدة كل البعد عن الفوضى والانفلات اللذين عما البلاد منذ عدة سنوات حرب " أمراء الحرب " العبيبية التي تمرق الصومال في وحلها.

9 - الإستراتيجية العسكرية المحكمة والناجحة التي تم تطبيقها في محاصرة ومحاربة مليشيات " أمراء الحرب " التي أربكت كل خططهم ومخططات الإداراة الأمريكية والسلطة الأثيوبيّة.

أجندة " المحاكم الإسلامية "

يمكن استنباط أجندة " المحاكم الإسلامية" من التصريحات والمقابلات الصحفية والتلفزيونية التي أجرتها وسائل الإعلام العربية والغربية آنذاك مع قياداتها البارزة التي قالت:

- 1 - لا ننوي إطلاقا فرض نظام حكم إسلامي في الصومال يكون طبق الأصل لنظام طالبان في أفغانستان.
- 2 - لا نسعى لفرض دولة إسلامية، فشكل النظام أمر متrox للشعب الصومالي لكي يختار نظاما فيدراليا أو مركزيا.
- 3 - لا نريد ان يتحول الصومال الى ملاذ امن للارهابيين، ولا نشاطر أهداف ووسائل المجموعات التي ترعى الإرهاب وتدعمه.
- 4 - الانفاضة الشعبية التي فجرها الشعب الصومالي هي صومالية قلبا وقائلا، ولا علاقة له سواء بـ"القاعدة" أو بأسامة بن لادن.
- 5 - نكافح في سبيل إعادة السلام، والوئام، والأمن، والاستقرار في الصومال.
- 6 - نسعى لتأسيس دولة موحدة تكفل التعايش السلمي بين كل الصوماليين، ويسودها العدل والمساواة وحرية التعبير.
- 7 - بعد حل مشاكل الجنوب سنصل الى صيغة سياسية ما مع البوت兰د والصومال - لاند، بحكم ان وحدة الصومال حقيقة تاريخية معترف بها إقليميا ودوليا.
- 8 - نؤمن بالتكامل الاقتصادي لمنطقة القرن الأفريقي.

خصائص " المحاكم الإسلامية " و " الحكومة الفيدرالية الانتقالية "

- 1 - تشكلت " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " بعد مداولات مراتونية في نيروبي قبل زهاء عامين، بينما تأسس " تحالف المحاكم الانتقالية " في داخل الصومال. وهذه المسالة وان لم تكن حاسمة في حد ذاتها، فإنها وبالضرورة تتطوي على قدر كبير من الأهمية والدلالة.
- 2 - تركيبة " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " ارتكزت على التركيبة الإثنية الصومالية، فعلى سبيل المثال ان رئيس الحكومة الكولونييل عبد الله يوسف ينتمي الى عشيرة الماجرتين الدارودية، في حين رئيس الوزراء، علي محمد جيدي ينحدر من عشيرة الهوية وقس على ذلك فيما يخصسائر الحقائب الوزارية الأخرى. وإذا علمنا باع التحالفات الإثنية والعشائرية في المسرح السياسي الصومالي تتلاشى بنفس السرعة القياسية التي تجلت فيها، وهذا لا يعني التشكيك فيها، ولكن وفي كل الأحوال لا يمكن الركون إليها . وبالمقابل فان " المحاكم الإسلامية " وكما يدل اسمها فإنها كانت عبارة عن تحالف بين عدة " المحاكم " نشأت في وسط مممعة الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلقها " أمراء الحرب " على مدار عقد ونصف عقد، أي منذ سقوط نظام الجنرال سيد بري و انهيار الدولة الصومالية في 26 يناير 1991. ولا يفهم مما تقدم بان " المحاكم الإسلامية " هي كانت نسخة طبق الأصل، وان قادتها سواء كان الشيخ حسن طاهر عويس ، رئيس مجلس شورى " المحاكم

الإسلامية " وقذاك أو رئيس مجلسها، الشيخ شريف شيخ احمد حينذاك، كانوا يؤكدون بوجود ثمة تباين في معالجة بعض القضايا الفرعية اليومية، وإنهم يعملون بجهد حثيث لخلق تناغم وتجانس بين مختلف " المحاكم الإسلامية " في الصومال. وإذا كانت عملية البت يسيرأ في المسائل الفرعية والاجتهادية- لأنها شديدة التعقيد في حالة استنادها الى مرجعية صوفية أو سلفية أو وهابية أو جهادية أو وسطية، هذا إذا ما استبعدنا " القاعدة او البن لادنية " اذا ما جاز التعبير.